



على رأسها. أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أوجدت تطابقاً كاملاً بين رؤية شارون والرئيس الأمريكي جورج بوش للمقاومة الفلسطينية ولعرفات، الذي اعتبر أنه عقبة أمام أي فرصة للتوصل إلى تسوية سياسية. الذي شجع على تجسيد هذا التوجه هو علم كل من واشنطن وتل أبيب أن هناك معسكراً داخل السلطة مستعد للتعاطي مع الحل الأمريكي الإسرائيلي بكل معطيائه. وهنا بدأت كل من (إسرائيل) والولايات المتحدة في طرح شروط الإصلاحات الهيكلية والإدارية داخل السلطة والمطالبة العلنية بإقصاء عرفات عن دائرة الأحداث بشكل جذري، واستحداث منصب رئيس الوزراء لصالح محمود عباس، والضغط على عرفات من أجل تسليمه السيطرة على الأجهزة الأمنية لفريق محمود عباس، وبالذات محمد دحلان المدير السابق لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة.

لكن الذي تبين بشكل جلي أن شارون لم يكن يريد من خلال هذه الشروط إقصاء عرفات والمس بمكانته، بل إنه كان يخطط لاستبعاد أي شريك فلسطيني حتى لو كان أكثر قيادات السلطة «انبطاحاً واستعداداً للتساق مع النهج الإسرائيلي». شارون أدرك أنه لا يمكن أن ينجح أي ممثل للسلطة بتمرير تصوره الشخصي للحل، والقائم على إبقاء السيطرة الإسرائيلية على القدس المحتلة، ورفض عودة اللاجئين، وغيرها من الاستحقاقات التي كان يراها خطأ أحمر لا يمكن التنازل عنه.

قصارى القول أنه بعد عشر سنوات على إقامة السلطة استطاع شارون نزع الشرعية في أذهان الرأي العام الإسرائيلي، ليس فقط عن قيادتها، بل نزع الشرعية عن أي شريك فلسطيني في أي تسوية. ■



التساؤلات التي لم تكن تطرحها في الماضي.

فشل «كامب ديفيد»

بعد سقوط نتنياهو وصعود باراك في العام ١٩٩٩ كان الشرح بين اتجاه بوصلة قيادة السلطة والحكومة الإسرائيلية أوسع من أن يجسر، وظلت الأمور على هذا الصعيد حتى تم تنظيم مؤتمر «كامب ديفيد ٢»، الذي جمع الوفدين بزعامة كل من رئيس السلطة ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، وبرعاية وبمشاركة الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت بيل كلنتون. باراك وكلنتون وبتشجيع من بعض أطراف في السلطة حاولا إملاء تصورهما لشكل الحل الدائم للقضية الفلسطينية على عرفات والذي كان يتضمن موافقة عرفات عملياً على التنازل عن حق العودة وبقاء القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، فضلاً عن ضم التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية لـ(إسرائيل). انتهت أعمال مؤتمر «كامب ديفيد ٢» بالفشل الذريع. ما إن عاد باراك إلى تل أبيب من واشنطن بعد فشل المؤتمر، حتى أعلن مقولته الشهيرة «إنه لم يعد هناك شريك فلسطيني في المفاوضات». وقام باراك بترديد شعاره الذي وجد صده داخل المجتمع الإسرائيلي بشكل غير متوقع، حيث قال إنه طالما ظل عرفات على قمة السلطة لن تكون هناك فرصة للتوصل إلى تسوية سياسية تضمن مصالح الدولة العبرية الاستراتيجية. اندلاع انتفاضة الأقصى ومحاولة قيادة السلطة توظيفها لرفع سقفها التفاوضي ساعد في تكريس نزع الشرعية السياسية عن السلطة، ليس في أذهان القائمين على دوائر صنع القرار، بل تكرست هذه القناعات لدى النخب المثقفة والرأي العام الإسرائيلي بشكل عام.

صعود شارون ورفض «الشريك الفلسطيني»

الجمهور الإسرائيلي الذي تشرب مقولة «لا يوجد شريك فلسطيني»، اختار شارون في انتخابات شتاء ٢٠٠١. شارون مستفيداً من تصريحات باراك السابقة وتشجيع الإعلام الإسرائيلي له، ظل يصر على اعتبار أنه لا يمكن التفاوض مع السلطة ما دام عرفات يقف



تماماً مع أسلوب حزب العمل وبييريز، حيث إن نتنياهو لم يقبل القاعدة التي أرساها رايبين والتي تقول «نواصل ضرب الإرهاب الفلسطيني (يقصد حركات المقاومة) كما لو لم يكن هناك مفاوضات مع السلطة، ونواصل التفاوض مع السلطة كما لو لم يكن هناك حركات إرهاب». نتنياهو أرسى قاعدة جديدة تقول إنه لن يكون هناك مفاوضات مع السلطة في حال تواصلت عمليات المقاومة. وهكذا تفتن نتنياهو وبأسلوب فج وغليظ في توجيهه الإهانات للسلطة وقيادتها. وأصبحت المفاوضات تسير ببطء، ورفض نتنياهو -الذي جاهر برفضه لاتفاقيات أوسلو- تطبيق التزامات الحكومة العمالية السابقة، وباستثناء إعادة الانتشار في الخليل، فقد رفض نتنياهو تطبيق أي التزام من التزامات حكومة بييريز التي سبقته. لكن في نفس الوقت وعلى الرغم من تفتن نتنياهو في إذلال السلطة وقيادتها، واصلت أجهزة السلطة الأمنية لعب دورها الوظيفي المرسوم في ضرب المقاومة، بل إن أجهزة السلطة توطأت بشكل لم يسبق له مثيل في التآمر على حركة حماس، وكانت عملية اغتيال الشهيد القائد محيي الدين الشريف، قائد «كتائب عز الدين القسام» الجناح العسكري لحركة حماس في الضفة الغربية. وبعدها اغتيال القائدين الأخوين عوض الله، حيث كان ذلك قمة التواطؤ بين أجهزة السلطة والاستخبارات العبرية. كان نتنياهو وائتلافه الحاكم مدفوعين بترف التطرف الذي يميز اليمين في الدولة الصهيونية بشكل معهود يريد فقط من العلاقة مع السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني فقط، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بأي التزام سياسي، بل والأكثر من ذلك حرص نتنياهو ووزراؤه على توجيهه الإهانات لرئيس السلطة عرفات بشكل منتظم، وأصبحوا يعملون على تسريب المعلومات التي تعرفها الاستخبارات العبرية عن مظاهر الفساد في السلطة، وأصبحت الصحافة العبرية تزخر بعشرات التقارير حول الفساد، مع كم هائل من المعلومات، وهكذا أصبحت السلطة تشعر بخطورة أوضاعها على المستوى الجماهيري الفلسطيني الداخلي، وأصبحت قطاعات كثيرة داخل المجتمع الفلسطيني تطرح العديد من